الموضوع	الصفحة

الإهداء ٧

تقديم المستشار/ طارق البشرى ٩

المقدمة ١٥

الباب التمهيدى: إثارة عدم مشروعية القرار والقاضى المختص بنظره. ٣١

• الفصل الأول: أثر انقضاء ميعاد الطعن بالإلغاءعلى التمسك بعدم مشروعية القرارات الإدارية ٣٩

المبحث الأول: إثارة مشروعية القرار حال انقضاء ميعاد الطعن بالإلغاء ٤٣

المبحث الثانى: إمكانية إصدار قرارات تنفيذية لقرار غير مشروع وميعاد المنازعة فيهما .. ٤٧

القرارات اللائحية ٤٨

القرارات الفردية ٥٦

• الفصل الثاني: القاضى المختص بالفصل فى الدفع الأولى بعدم مشروعية القرار الإداري ٧٥

المبحث الأول: الدفع بعدم مشروعية القرار الإدارى والمسألة الأولية ٧٧

تحديد ماهية المسألة الأولية ٧٨

تمييز المسألة الأولية عما قد يختلط بها ٨١

- المسألة الأولية والمسألة السابقة ٨١

- المسألة الأولية والمسألة الملتمسة ٨٥

شروط إجراء المسألة الأولية ٨٧

- وجود منازعة فرعية ٨٧

- ضرورة الفصل فى المنازعة الفرعية للحكم فى الدعوى الأصلية ٩٣

- شرط عدم الاختصاص النوعى أو الوظيفى لقاضى الدعوى الأصلية ٩٧

Scanned by CamScanner

الموضـوع	الصفحة
حدود المحاكم الجنائية المختصة بتقدير المشروعية	٢١١
- المحاكم الجنائية المختصة برقابة المشروعية	٢١١
- حدود تقدير القاضى الجنائى للمشروعية	٢١٤
أحكام الدفع بعدم المشروعية أمام القاضى الجنائي	٢١٩
- طبيعة الدفع وشروط التمسك به	٢٢١
- آثار الحكم فى الدفع	٢٣٠
المبحث الثانى : مخرج التناقض بين الأحكام	٢٣٧
الحلول القضائية	٢٤٠
- حالة سبق صدور حكم القاضى الإداري	٢٤٠
- رفض القاضى الإدارى الطعن	٢٤١
- إلغاء القاضى الإدارى القرار أو تقريره عدم مشروعيته	٢٤٤
القاضى الجنائى يفصل أولا	٢٤٨
- الفرض الأول	٢٤٩
- الفرض الثاني	٢٤٩
الحلول الفقهية	٢٥١
- رأى Laferrière	٢٥١
- رأى Weil	٢٥٢
- رأى Durand	٢٥٣

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
حدود المحاكم الجنائية المختصة بتقدير المشروعية	٢١١
- المحاكم الجنائية المختصة برقابة المشروعية	٢١١
- حدود تقدير القاضى الجنائى للمشروعية	٢١٤
أحكام الدفع بعدم المشروعية أمام القاضى الجنائي	٢١٩
- طبيعة الدفع وشروط التمسك به	٢٢١
- آثار الحكم فى الدفع	٢٣٠
المبحث الثانى : مخرج التناقض بين الأحكام	٢٣٧
الحلول القضائية	٢٤٠
- حالة سبق صدور حكم القاضى الإداري	٢٤٠
- رفض القاضى الإدارى الطعن	٢٤١
- إلغاء القاضى الإدارى القرار أو تقريره عدم مشروعيته	٢٤٤
القاضى الجنائى يفصل أولا	٢٤٨
- الفرض الأول	٢٤٩
- الفرض الثاني	٢٤٩
الحلول الفقهية	٢٥١
- رأى Laferrière	٢٥١
- رأى Weil	٢٥٢
- رأى Durand	٢٥٣

Scanned by CamScanner

الموضـــوع	الصفحة

- الفصل الثانى : الإشكاليات الإجرائية للدفع أمام القاضى المدني ٢٥٩

المبحث الأول : الدفع بعدم المشروعية ، وقاعدة توزيع الاختصاص ٢٦١

الدفع بعدم مشروعية لوائح الضبط الإداري ٢٦٢

- الوضع فى فرنسا ٢٦٢

- الوضع فى مصر ٢٦٦

الدفع بعدم مشروعية القرارات الفردية ٢٦٩

القاضى المدنى ومشروعية القرارات الفردية ٢٦٩

- فى فرنسا ٢٧٠

- فى مصر ٢٧٢

حدود عدم اختصاص القاضى المدنى بتقدير المشروعية ٢٨١

المبحث الثانى : الاستثناء من قاعدة توزيع الاختصاص ٢٨٧

اختصاص القاضى المدنى بتقدير مشروعية قرارات الضبط الفردية ، وفقا لنظرية بالاعتداء المادي ٢٩٢

اختصاص القاضى المدنى وفقا لحكم Barinstein ٣١٩

- قاعدة الاختصاص وفقا لحكم Barinstein ٣١٩

- تحديد الفقه لمجال تطبيق حكم Barinstein ٣٢٢

الباب الثانى : إشكاليات رقابة القاضى الإداري. ٣٢٥

- الفصل الأول : الطعن لتقدير المشروعية بناء على إحالة المحكمة العادية ٣٢٩

المبحث الأول : طبيعة الطعن وشروط قبوله ٣٣٥

- طبيعة الطعن ٣٣٦

- شروط قبوله ٣٣٨

- الشروط المتفق عليها ٣٣٨

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
- وجود حكم إحالة	٣٣٨
- الصفة فى الطعن	٣٤٠
- محل الطعن	٣٤١
- الشروط المختلف حولها	٣٤٢
- طريق الطعن الموازي	٣٤٢
- القرار السابق	٣٤٣
-الميعاد	٣٤٤
المبحث الثانى: نظر الطعن والفصل فيه	٣٤٧
الاختصاص بنظر الطعن	٣٥٠
- الاختصاص الولائي	٣٥٠
- الاختصاص النوعي	٣٥٢
- الاختصاص المحلي	٣٥٣
نطاق سلطات القاضى الإداري	٣٥٤
حجية الحكم الصادر فى الطعن	٣٥٨
• الفصل الثانى: الدفع المباشر بعدم مشروعية القرارات أمام القاضى الإداري.	٣٦١
المبحث الأول: الطبيعة القانونية للدفع بعدم مشروعية القرار	٣٦٧
الدفع كمسألة أولية أو سابقة	٣٦٨
تكييف الدفع (الدفاع): شكلى أو موضوعي	٣٧٢
المبحث الثانى: شروط قبول الدفع	٣٧٥
المبحث الثالث: الفصل فى الدفع وحجية الحكم فيه	٣٧٩

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
القسم الثانى : الإشكاليات الموضوعية.	٣٨١
تمهيد وتقسيم	٣٨١
الباب الأول : رقابة العناصر الخارجية لقرارالضبط الإداري.	٣٨١
• الفصل الأول : عيب عدم الاختصاص فى قرار الضبط الإدارى	٣٨٣
المبحث الأول : مدى تعلقه بالنظام العام فى تدبير الضبط الإداري.	٣٨٥
المبحث الثانى : أنواعه فى تدبير الضبط الإداري	٣٨٩
المبحث الثالث : قواعد استخلاصه فى تدبير الضبط الإداري	٣٩٥
المبحث الرابع : تمييزه فى تدبيرالضبط الإدارى عما يختلط به	٤١١
المبحث الخامس : تصحيحه وتغطيته فى تدبير الضبط الإداري	٤١٥
وسائل التصحيح	٤١٦
حالات التغطية	٤١٧
• الفصل الثاني : رقابة عيبى الإجراءات والشكل فى قرار الضبط الإداري	٤٢٣
المبحث الأول : عيوب وثيقة قرار الضبط الإداري	٤٢٥
كتابة قرار الضبط الإداري	٤٢٦
تسبيب تدبير الضبط الإداري	٤٢٧
تاريخ تدبير الضبط الإداري	٤٣٩
المبحث الثانى : الإجراءات السابقة على صدور التدبير	٤٤٣
إخطار صاحب الشأن قبل اتخاذ القرار الضبطي	٤٤٣
أخذ الرأى قبل إصدار التدبير	٤٥٤
المبحث الثالث : الإجراءات اللاحقة لإصدار التدبير	٤٦١
النشر ووسائله	٤٦٢

Scanned by CamScanner

الموضـــوع	الصفحة

الإعلان وأدواته ٤٦٦

الباب الثانى: رقابة العناصر الداخلية لقرار الضبط الإداري. ٤٨١

• الفصل الأول: (عيب مخالفة القانون). ٤٨٣

المبحث الأول: خطأ تدبير الضبط الإدارى فى القانون ٤٨٥

مخالفة محل تدبير الضبط الإدارى لمصادر المشروعية ٤٨٦

- مخالفته للدستور أو ديباجته ٤٨٧

- مخالفته للقانون البرلماني ٤٩٢

- مخالفته للمبادئ العامة للقانون ٤٩٤

- مخالفته المبادئ المتعلقة بالحريات والحقوق الفردية ٤٩٩

- مخالفته للمبادئ المتعلقة بالمساواة ٥٣٣

- مخالفته لقوة الشيء المقضي ٥٤٣

- مخالفته للقواعد القضائية ٥٥٧

- تشدد القاضى فى إعمال قاعدة التناسب فى قرارات الضبط الإداري ٥٦٢

- الطابع الاستثنائى للقاعدة ٥٦٤

- مجال تطبيق القاعدة ٥٦٥

- مخالفة التدبير لغيره من القرارات الإدارية ٥٨٧

الخطأ فى الأسباب القانونية لتدبير الضبط الإداري ٥٩٦

المبحث الثانى: الخطأ فى الأسباب الواقعية لتدبير الضبط الإداري ٥٩٩

رقابة القاضى الإدارى للأسباب الواقعية للتدبير ٦٠٣

- حالة رفض رقابة الأسباب ٦٠٤

- حالة رقابة الوجود المادى للأسباب دون تكييفها القانوني ٦١٣

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
- رقابة الوجود المادى والقانونى للأسباب	٦٤٥
- تقدير موقف القضاء الإدارى من رقابة أسباب تدبير الضبط الإداري	٦٤٩
مدى رقابة القاضى العادى للأسباب الواقعية للتدبير	٦٥٥
- فى مصر	٦٥٥
- فى فرنسا	٦٦٠
المبحث الثالث: أثر الظروف الاستثنائية وحالة الضرورة على رقابة القضاء لمخالفة تدبير الضبط الإدارى للقوانين أواللوائح	٦٦٧
• الفصل الثانى: رقابة مشروعية غاية قرار الضبط الإداري	٦٧٧
المبحث الأول: منهج القاضى الإدارى فى رقابة غاية قرار الضبط الإداري	٦٧٩
قرارات الضبط الإدارى وتحقيق المصلحة الخاصة	٦٨١
قرارات الضبط الإدارى وتحقيق مصلحة عامة بعيدة عن أغراض الضبط الإداري	٦٨٤
- الحل الأولي	٦٨٥
- العدول عن القضاء السابق	٦٨٨
- موقف القضاء الحالي	٦٩٠
الانحراف بالإجراء فى قرار الضبط الإداري	٦٩١
قيود الرقابة القضائية على مشروعية غاية قرار الضبط الإداري	٦٩٥
- إثبات عيب الانحراف بالسلطة فى قرار الضبط الإداري	٦٩٥
- شروط تقرير قيام عيب الانحراف بالسلطة فى قرار الضبط الإداري	٧٠٢
المبحث الثانى: منهج القاضى العادى فى رقابة غاية قرار الضبط الإداري	٧١١
رفض المحاكم العادية رقابة غاية قرار الضبط الإداري	٧١٤

Scanned by CamScanner

الموضـــوع	الصفحة
رقابة المحاكم العادية لغاية قرار الضبط الإداري	٧١٧
- الرقابة غير المباشرة	٧١٧
- الرقابة المباشرة	٧٢٠
المبحث الثالث : تقدير منهج القضاء الإدارى والقضاء العادى فى رقابة غاية قرار الضبط الإداري	٧٢٧
تطور منهج القضاء العادي	٧٢٩
تطور منهج القضاء الإداري	٧٣٢
• الخاتمة	٧٣٥
• قائمة المراجع	٧٤١
• قائمة الاختصارات المستخدمة باللغة الفرنسية	٧٧١
• الفهرست	٧٧٥

Scanned by CamScanner